

ICANN81 | الاجتماع السنوي العام – الجلسة المشتركة: مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين
الاثنين، الموافق 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 - من الساعة 16:30 حتى الساعة 17:30 بتوقيت تركيا

فرانكو كاراسكو: مرحبًا وأهلاً بكم جميعًا. اسمي فرانكو كاراسكو، وأنا مدير المشاركة لهذه الجلسة. مرحبًا بكم في الجلسة المشتركة بين مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية لعموم المستخدمين. ويُرجى العلم بأن هذه الجلسة يجري تسجيلها، وتحكمها معايير السلوك المتوقعة في ICANN بالإضافة إلى سياسة مكافحة التحرش في مجتمع ICANN.

وستشمل الترجمة الفورية لهذه الجلسة اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والصينية والروسية والعربية. من فضلك لا تنسى أن تذكر اسمك للتدوين في السجل واللغة التي ستتحدث بها، إذا كنت ستتحدث بلغة غير الإنجليزية. ورجاء التحدث بوتيرة معقولة. تجري هذه المناقشة اليوم بين مجلس إدارة ICANN واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين فقط. ولذلك، فلن نتلقى أسئلة من الحضور. واسمحوا لي الآن بإحالة الكلمة إلى زميلتي تريبيتي سينها، رئيسة مجلس إدارة ICANN.

تريبيتي سينها: شكرًا يا فرانكو. ومرحبًا بكم جميعًا. هذا لقائنا الثنائي الثالث، وفي أثناء صعودي أنا وليون إلى المنصة، أقبل علينا جوناثان زوك وقال: "أعضاء مجلس الإدارة المفضين لدي". وأنا بالطبع، كنت سأسبب له الإحراج على قوله هذا. فردّ عليه ليون بكل دهائه السياسي قائلاً: "وأنت ناخبها المفضل!" وبهذا السياق، سأحيل الكلمة إلى ليون.

ليون سانثيز: شكرًا جزيلاً يا تريبيتي. مرحبًا بالجميع. مرحبًا بجميع الحاضرين من اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC والمجتمع الشامل لعموم المستخدمين. وشكرًا جزيلاً على وجودكم هنا. حسنًا، لنبدأ هذه الجلسة ونجعلها مثمرة. لدينا سؤالان من مجلس الإدارة إلى ALAC. وأعتقد أن هذين الموضوعين مهمّان، أو على الأقل حدّدتهما أنا كموضوعين مهمّين بالنسبة لـ ALAC ومجتمع At-Large. ونودّ أن نعرف آراءكم بشأن هذا الموضوع تحديدًا. فإذا كان

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمّ بدرجة عالية، إلا أنها قد تكون في بعض الحالات غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. وهو منشور ليكون بمثابة مصدر مساعد للملف الصوتي الأصلي، ولكن ينبغي ألا يُعامل معاملة السجلات الرسمية.

لديكم شخصٌ مُعيَّنٌ للإجابة عن السؤال بالتحديد، فأخبروني من سيتولَّى الإجابة عن السؤال الأول؟

أنا مستعدة.

فرانكو كاراسكو:

هل هذا أنت يا هادية؟

ليون سانشير:

أجل.

فرانكو كاراسكو:

حسنًا. هادية.

ليون سانشير:

شكرًا جزيلًا. هل تُريدونني أن أبدأ بطرح السؤال الأول؟

هادية المنياوي:

نعم، تفضل رجاءً. "بالإضافة إلى الموارد التي وفّرتها المؤسسة، هل هناك أي شيء آخر تحتاجه ALAC أو مجتمع At-Large لجذب مقدمي الطلبات إلى الجولة القادمة من المُجمّعات المهمشة؟"

ليون سانشير:

شكرًا لك، ليون. نودّ أن نُسلط الضوء على نقطتين أساسيتين مهمتين لتشجيع مقدمي الطلبات على المشاركة في الجولة القادمة من أسماء نطاقات gTLD الجديدة، بالإضافة إلى اقتراح واحد لضمان دعم جميع مقدمي الطلبات الناجحين.

هادية المنياوي:

أولاً: مسألة التوعية والتواصل. إنَّ ضيق الوقت المُتاح للترويج للنسخة النهائية من برنامج دعم ICANN لمقدمي الطلبات، قد يؤدي إلى قلة الطلبات من المجتمعات المهمشة، أو إلى تقديمها في وقت متأخر، مما يُهدد فرص حصولها على الدعم للجولة القادمة، خاصةً وأنَّ التمويل متاح حتى نفاذه. ولمعالجة ذلك، نقترح ما يلي، مع الإشارة إلى أنَّ أنشطة التوعية الحالية، بما فيها المجموعة الإعلامية، تُركّز على دولٍ مُحددة. ونظرًا لاعتماد البرنامج على مبدأ "الأولوية للأسبق"، فإنَّ هذا قد يُشكّل عائقًا أمام بعض المناطق.

لذا، نقترح معالجة هذه المُشكلة لضمان وصول أكثر عدلاً، وذلك من خلال توفير المزيد من المعلومات عن أنشطة التوعية والمشاركة الحالية، وتنظيم حملات إقليمية ومحلية مُنتظمة (افتراضية وحضورية) لزيادة الوعي بعملية التقديم. إذ يُمكن لهذه الجلسات معالجة التحديات الفريدة لكل منطقة أو مُجتمع، وتقديم إرشادات بشأن وضع الميزانيات والاعتبارات الفنية، مُبرزةً جميع أشكال الدعم غير المالي التي تقدمها ICANN وكيفية الاستفادة منها. ثانياً: توفير معلومات عن الجولة القادمة من أسماء نطاقات gTLD القادمة ومتطلبات تشغيل سجلّ gTLD.

وبالإضافة إلى ذلك، نقترح إنشاء آلية لتلقّي التعقيبات من مقدمي الطلبات بشأن تجربتهم مع عملية التقديم، ما يسمح بتحسين البرنامج وتطويره بما يتلاءم مع الاحتياجات الإقليمية المحددة. النقطة الثالثة التي نود الإشارة إليها تتعلق بالدعم المالي المُقدّم من البرنامج. فنحن نقترح توفير دعم تشغيليٍّ أو ماليٍّ طويل الأجل من خلال آليات تضمن استمراره لما بعد مرحلة التقديم الأولية، خاصةً للمتقدمين من اقتصادات أقل نموًا، وذلك عبر نموذج تمويلٍ مُرحليٍّ يُقدّم فيه الدعم عند بلوغ مراحلٍ رئيسية.

فعلى سبيل المثال، يُمكن تقديم منحٍ إضافية في أثناء الإعداد التشغيليٍّ الأولي أو للأنشطة الترويجية بعد الإطلاق، من خلال توسيع برنامج المنح ليشمل دعم تكاليف التشغيل اللاحقة لمقدمي الطلبات الناجحين. ونشجع أيضًا إشراك المزيد من مُقدّمي الخدمات المحليين في جميع مجالات الخدمات التطوعية.

وأخيرًا، وبسبب اعتماد البرنامج على مبدأ "الأولوية للأسبق"، نقترح أن يُنظر مجلس الإدارة في زيادة التمويل المُتاح في حال تجاوز عدد مقدمي الطلبات الناجحين الميزانية المُخصّصة، بما يضمن دعم جميع مقدمي الطلبات المؤهلين. وبهذا، نشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا لمشاركة آرائنا.

ليون سانشير:

شكرًا جزيلًا يا هادية، هذه أفكار ومقترحات قيّمة جدًا، ومن الممكن أن تُثري نقاشًا أوسع داخل المجتمع. وأعتقد أنّه من المهم التواصل مع دوائر أخرى، وقطاعات مختلفة من مجتمعنا، لإشراكها في هذه المناقشة، واستكشاف كيف يُمكن للمجتمع دعم هذه المقترحات التي قدّمناها.

بيكي بور:

شكرًا لك ، هادية. أودّ أيضًا الإشارة إلى نقطة مهمّة؛ في مُحادثاتنا مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC اتفقنا على إعداد تقارير مُفصّلة وبشكلٍ دوريّ، لنتمكّن من فهم مصادر الطلبات، ولضمان وصول الدعم إلى المناطق المهمشة، مع الإشارة إلى أن مجلس الإدارة التزم بالسعي لتوفير تمويلٍ إضافيٍّ في حال نفاذ التمويل المُخصّص، أو في حال تجاوز عدد مقدمي الطلبات الناجحين 45 طلبًا، وذلك وفقًا لما ورد في المُبادئ التوجيهية. لا يُمكننا تقديم ضمانات مُطلقة في هذه المرحلة، لكننا مُتفقون تمامًا على ضرورة دعم مقدمي الطلبات الذين يستحقّون الدعم ويحتاجون إليه.

ليون سانشير:

شكرًا يا بيكي. كريس، هل لديك أيّ إضافات؟ لا؟ حسنًا، هذا يبدو جيدًا. فاسمحوا لي إذن بقراءة السؤال الثاني. كما تعلمون، سينضمّ المدير التنفيذي الجديد لمؤسسة ICANN إلى فريق العمل في ديسمبر/كانون الأول. برأيكم، ما أهمّ ثلاث أولويّات ينبغي أن يُركّز عليها؟ يُرجى أن تكونوا مُحَدِّدين قدر الإمكان.

جاستين تشو:

شكرًا لك ليون على هذا السؤال، وشكرًا لمجلس الإدارة أيضًا. يسعدني دائمًا التحدّث مُباشرةً مع المجلس. وأعلم أنّكم طلبتم ثلاث أولويّات فقط، لكن لدينا الكثير من العمل المُنتظر، والتحدّيات المُتزايدة. وسأحاول إذن تلخيص أهمّ ثلاث أولويّات في رأيي.

وفي البداية، لا بدّ لي من توجيه الشكر للزميلة سالي على العمل الرائع الذي قدّمته خلال هذه الفترة. ونأمل أن يتِمكّن المدير التنفيذي الجديد، والذي لا ينتمي مُباشرةً إلى مُجتمع ICANN، من تقديم وجهات نظر جديدة تُساعد في مُعالجة بعض المُشكلات والتحدّيات الراهنة. ونُدرّك

تمامًا أن بعض هذه التحديات قد تبدو مُتنافسة، لذا علينا إيجاد طريقة لتحقيق التوازن بينها، وتلبية احتياجات الجميع.

أما بالنسبة لأهم ثلاث أولويات، فنعتقد أن على المدير التنفيذي الجديد أن يقود مراجعةً شاملة لتحديد أفضل السبل لتعزيز وضمان استدامة ICANN. وعندما أتحدث عن الاستدامة، فأنا أعني الاستدامة التشغيلية والمالية، بالإضافة إلى حوكمة نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. ونذكر أن هذه الأهداف العامة قد تتعارض في بعض الأحيان. ومن ثم نرى أن الحل الأمثل يكمن في إيجاد توازنٍ مقبول، من خلال اتباع نهجٍ شاملٍ قائم على التشاور مع المجتمع، بما يضمن موافقته على أية حلولٍ وسطى. ففي نهاية المطاف، التنازلات هي ما نحتاجه لتحقيق أيّ تقدّم ملموس.

ولضمان مستقبل ICANN، يجب النظر في أمورٍ مثل زيادة الإيرادات والتحكم في التكاليف.

وفيما يتعلق بالتحكم في التكاليف، ندرك وجود نقاش مستمر حول كفاءة تحقيق ذلك، لكننا نحثّ مجلس الإدارة ومديره التنفيذي الجديد بالطبع، على عدم الاكتفاء بالنظر إلى التكلفة كهدفٍ رئيسيٍّ، بل علينا النظر إلى استراتيجية إدارة التكاليف من حيث الغرض منها. فلا يُمكن أن يكون خفض التكاليف هو الهدف الأوحد. ويجب إيجاد طريقةٍ تُوازن بين إدارة المجتمع، وضرورة استمرار مشاركته، والتكلفة بالطبع.

وتحقيق الاستدامة من شأنه أن يضمن جوانب مُتعددة، مثل تغيير المناخ، والمساواة، وحقوق الإنسان، ولا أعتقد أنني بحاجة إلى التوسّع في شرح ذلك. أما بالنسبة لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين، فهو أمر يحظى بقبولٍ واسعٍ في مجتمع At-Large لدينا. وفي الواقع، هذه نقطة بالغة الأهمية بالنسبة لنا. ونشير إلى وجود مبادرة جديدة بعنوان "مشروع مناصرة حوكمة الإنترنت". وأنا شخصيًا مهتمٌ جدًا بمتابعة تطورات هذا المشروع، وما سينتج عنه.

ثانيًا، ينبغي للمدير التنفيذي الجديد أن يلعب دورًا رئيسيًا في الإشراف على مبادرات ICANN الرئيسية القادمة، وحلّ المشكلات التي قد تطرأ، بما في ذلك الجولة القادمة من برنامج دعم مقدمي الطلبات، مع ضمان التزام كلا البرنامجين بأهدافهما، وتحقيق التوازن بين احتياجات المجتمع ككل ومصالح مقدمي الطلبات. كذلك، عليه الإشراف على المراجعة التجريبية الشاملة، وبرنامج التحسين المستمر، فضلًا عن المراجعة الشاملة. ولأكون صادقًا، لست متأكدًا تمامًا من مسار هذه الأمور،

فالأمر مُربكٌ بعض الشيء، لكنني أمل أن يتّضح قريباً. وأعتقدُ أن إحدى النقاط التي ظهرت خلال مُداولات مجتمع At-Large هي إمكانية مُراجعة النطاق الجُغرافي لـ ICANN ضمن هذه العملية. ثالثاً، يتمثّل في وضع معايير وجدول زمنيّة مُتفق عليها لمُختلف الأنشطة التشغيلية والسعي إلى تحقيقها، ومُحاولة توسيع نطاق تأثير ICANN.

ويشمل ذلك وضع خارطة طريق ديناميكية لإجراء دراسات وتطويرات سريعة ومُستمرة، بما يُؤثر إيجاباً على قطاع أسماء النطاقات، وطلب السوق، والثقة في نظام أسماء النطاقات (DNS)، والتقنيات الجديدة، سواء لأغراض الابتكار أو الحماية من التهديدات، لا سيّما تقنيات مثل Web3 والذكاء الاصطناعي. وأيضاً بذل جهودٍ ملموسة لوضع إستراتيجية بيئية فعّالة. وأعتقد أن السبيل لذلك هو الحصول على بعض المدخلات من مناقشات المجموعة الخضراء. وبالإضافة إلى وضع أهدافٍ موضوعيّة قابلة للقياس لأيّ مُبادرة من هذا القبيل، والسعي للبقاء في المُقَدِّمة. وأخيراً، التواصل الفعّال وبشكلٍ مُستمرّ فيما يتعلق بالإجراءات المُتخذة، ونتائج التقدّم المُحرز، والدروس المُستفادة، وكيفية البناء عليها عند الحاجة،

مع إشراك المُجتمع في جميع هذه الأمور. شكرًا لكم.

شكرًا لك جاستين. هذه قائمة كبيرة. أمل أن يستمع كورتيس إلى هذا التسجيل ويُدوّن هذه الملاحظات. شكرًا جزيلاً لك. أعتقدُ أن هذه موضوعات مُهمّة جدّاً، ويجب على المدير التنفيذي القادم أن ينظر فيها. هل لدى أيّ من زملائي في مجلس الإدارة أيّ تعليقات أو ردود فعل؟ حسناً. لننتقل الآن إلى أسئلة ALAC المُوجّهة لمجلس الإدارة. من هو إذن عضو ALAC الذي...

ليون سانشير:

نعم، شكرًا يا ليون. معكم أوليفير كريبين-ليبوند. أنا سأتولى طرح هذا السؤال.

أوليفير كريبين-ليبوند:

يلتقي مُجتمع At-Large أسبوعيّاً في إطار مجموعة عمل السياسة الموحدة، والتي تُعدّ الأداة

الرئيسية التي نستخدمها لصياغة ردود على مختلف المُشاورات، سواء العامة منها، أو البيانات التي قد تصل في نهاية المطاف إلى مجلس إدارة ICANN.

وإحدى القضايا التي دائماً ما تُثير نقاشاً مُستفيضاً، وخاصةً فيما يتعلّق بانتهاك نظام اسم النطاق واستخدام أسماء النطاقات بطريقة مُعيّنة، والتي قد تشمل كيفية استخدامها – أي المُحتوى بشكلٍ أساسي – تتمثّل في التزام مجلس الإدارة باللوائح الداخلية التي تنص على أنّ المجلس، أو ICANN بشكلٍ عام، لا يتعامل مع القضايا أو المسائل المُتعلّقة بالمُحتوى. مع ذلك، نجد أنظمة مثل السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات (UDRP)، تعتمد بشكلٍ كبير على مُراجعة المُحتوى، أيّ الاستخدام الفعليّ لاسم النطاق. لذا، نحاول فهم وجهة نظر المجلس في هذا الشأن، حيث يُمكن تفسير الأمر بطريقتين:

تفسيرٌ فضفاضٌ يسمح بوجود مُراجعة UDRP ضمن نطاق عمل ICANN، أو تفسير أكثر صرامة؛ يُفضي إلى رفض أية مسألة مُتعلّقة بالمُحتوى بشكلٍ قاطع. وسيكون من المفيد الحصول على بعض التوضيحات بشأن وجهة نظر المجلس في هذه المسألة. شكرًا لكم.

شكرًا جزيلاً لك يا أوليفير. وأعتقد أن لدينا عضوان من المجلس مُؤهلان تمامًا لمناقشة هذا الموضوع. سأنقل أولاً إلى بيكي. بيكي، تفضلي.

ليون سانشيز:

شكرًا لك على السؤال. وللإجابة عليه، علينا استعراض السياسات الطارئة الإلزامية، لذا أرجو منكم تحمّل الشرح المُفصّل. إذ تتضمّن اللوائح الداخلية لعام 2016 وصفًا لمهمة ICANN، وتُخصّص على أنّ ICANN يُمكنها وضع سياساتٍ تتطلّب وجود سياساتٍ مُوحّدة، مع الإشارة تحديدًا إلى الملحقين G1 وG2 في اللوائح الداخلية، والذين يُمَثّلان السياسات الطارئة الإلزامية. وقد تضمّن تعديل عام 2016 أيضًا حظرًا على تنظيم المُحتوى. ولتحديد ما إذا كان التعامل مع المُحتوى من صلاحيّات ICANN، علينا الرجوع إلى الملحقين G1 وG2.

بيكي بور:

حيث يُمثّل الملحق G1 السياسات الطارئة الإلزامية لأمناء السجل، بينما يُمثّل G2 السياسات الطارئة الإلزامية للسجلات، مع اختلافٍ بينهما في عبارة واحدة فقط.

فكلاهما ينص على أنّ الموضوعات والقضايا والسياسات التي تقع ضمن نطاق السياسات الطارئة الإلزامية تشمل سياسات أمين السجل أو سياسات السجل اللازمة لتنفيذ سياسة التوافق في الآراء وتسوية النزاعات المتعلقة بتسجيل أسماء النطاقات، وليس استخدامها.

فهذا ما تنصّ عليه اتفاقية السجل. وأما اتفاقية أمين السجل، فتتضمّن إضافةً تُشير إلى أنّ سياسة التوافق في الآراء قد تأخذ استخدام أسماء النطاقات بعين الاعتبار. إذ تتطلب منا UDRP النظر في كيفية استخدام اسم النطاق لتحديد ما إذا كان الاستخدام قائماً على حسن النية. فمنذ عام 1999، يندرج هذا النظام تحت مظلة صلاحيات ICANN، وكان هناك دعوة صريحة للنظر في استخدام أسماء النطاقات لتقييم قضايا العلامات التجارية. فلتحديد ما إذا كان الاستخدام بحسن نية أم لا، يجب دراسة طريقة الاستخدام.

لذا، فإن تفسير قدرة ICANN على إدارة UDRP لا يرتبط بكون المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) أو أي طرف ثالث آخر يُديره، بل يرتبط بحقيقة أن النظر في استخدام اسم النطاق في قضايا العلامات التجارية يقع في إطار السياسات الطارئة الإلزامية. وهذا يُعيدنا إلى تعديلات عام 2016، التي تنصّ باختصار، على أن ICANN لا يمكنها تنظيم المحتوى خارج نطاق صلاحياتها. أعتذر عن هذا الشرح المطول والتقني، ولكنه ذكرني بأننا قد نحتاج إلى جلسة تمهيدية، أو جلسة تذكيرية، نتطرق فيها إلى السياسات الطارئة الإلزامية. أعتقد أن لدى سارة المزيد لتضيفه، ولكن...

تفضلي، سارة.

ليون سانثيز:

حسنًا. لرفع مستوى النقاش، أعتقد أنه من الأفضل أن نُوضح لنا المقصود بعبارة "المزيد من التفاصيل بشأن موقف المجلس فيما يتعلق بعدم التعامل مع الأمور المتعلقة بالمحتوى". فنحن نُولي اهتمامًا بالغًا لمسائل المحتوى، وUDRP يقع ضمن نطاق السياسات الطارئة الإلزامية، وبالتالي فهو يندرج بوضوح تحت لوائح ICANN الداخلية.

سارة دويتش:

وعندما تطرقنا لموضوع التزامات السجل، كان لدينا قلق حقيقي بشأن قدرة ICANN على فرض هذه الالتزامات إذا شملت المحتوى. ولذلك كان من الضروري تجنب ذلك.

ومن ناحية أخرى، يفرض علينا التعامل مع المحتوى بسبب ما يطرأ على ICANN من ضغوط خارجية، فالكثير من تنظيم المحتوى والمخاطر التي تواجه المجتمع بشكل عام تأتي من جهات خارجية وليست ضمن اللوائح الداخلية. لذا نحن نرصد ونتناقش بشأن القضايا التي يُعتبر فيها المحتوى جوهر المسألة.

وأحد الأمثلة التي ناقشناها، أو التي طرحتها على مجلس الإدارة، هي الجهود الأمريكية الأخيرة لحجب موقع إلكتروني أجنبي، والتي سعت فيها الولايات المتحدة لإشراك خدمات وحدة حل DNS، ومزودي خدمات الإنترنت، وأمناء السجل، والسجلات في هذا الحجب. ولذا نواجه باستمرار كل هذه المخاطر المرتبطة بالمحتوى ونرصدها. فإن كان هذا ما تعنيه بالتدخل، فنرغب بمعرفة المزيد.

أوليفر كريبين-ليبيلوند:

شكراً. معكم أوليفر الآن: نعم، أحدث نسخة من اللوائح الداخلية تعود لعام 2016، وقد تناولت هذه النقطة المتعلقة بالمحتوى. ومع ذلك، فإن UDRP تسبق اللوائح زمنياً. فهل ترى أي تعارض بين أحدث نسخة من اللوائح الداخلية وUDRP؟ ثانياً، مع أن الرقابة أمر مهم، فهل تعني أن ICANN لن يكون لها في رأيك أي سلطة أخرى سوى متابعة الأمور، دون إبداء رأي - دون حتى معرفة جواز الحكم عليها - والاكتفاء بالقول: "حسناً، فلندع الأمر على حاله"؟ فأنا لا أعرف ما قد يترتب على ذلك.

بيكي بور:

لا أرى أي تعارض بين اللوائح الداخلية لعام 2016 والنظر في استخدام المحتوى لأغراض UDRP، لأنها مذكورة صراحةً.

لطالما وجدت بنود السياسات الطارئة الإلزامية - أي الملحقين G1 وG2 - في اتفاقيات السجل

وأمين السجل منذ البداية. فهي بمنزلة الاتفاق الأساسي الذي سمح للمشغلين التجاريين بالموافقة مُسبقًا على تغيير التزاماتهم دون الحاجة إلى مفاوضات فردية.

وعادةً ما تُعقد العقود بين أطراف تجتمع على طاولة، وإذا أردت تغيير الالتزامات بموجب عقد، فعليك تعديله. فعندما صغنا هذه الاتفاقيات في عام 1999، أدركنا ضرورة تغييرها مستقبلاً، ومن هنا جاء مفهوم سياسة التوافق في الآراء والسياسات الطارئة الإلزامية، لتمكين تطوّر الالتزامات مع تطور الإنترنت، مع توفير قدر كافٍ من اليقين للسجلات وأمناء السجل لإدارة أعمالهم. ونظرًا لتحديد هذا الأمر ضمن بنود السياسات الطارئة الإلزامية، فهو مُعطى بموجبها.

شكرًا لك، بيكي. شكرًا لكم. ساتيش، هل تريد إضافة شيء؟

ليون سانشيز:

من منظور تقييم المخاطر، إذا صدر قانون أو لائحة أو معاهدة تستهدف ICANN مباشرةً بمسألة تتعلق بالمحتوى، فسيتعين علينا مناقشة كيفية التعامل معها. إذ يتعين على ICANN الامتنثال للقانون، وإذا كانت المسألة تتعلق بالمحتوى، فأعتقد أن ذلك سيكون نقاشًا هامًا، وهو ما تجنبناه حتى الآن.

سارة دويتش:

شكرًا لك سارة. شكرًا لكما بيكي وأوليفر على مداخلتكما. لدينا سؤال ثانٍ من ALAC إلى مجلس الإدارة. لا أعرف من سيتولى طرح السؤال الثاني، جوناثان.

ليون سانشيز:

أنا سأطرحه. وأعتقد أن طبيعة هذا السؤال تتعلق بالحدود الفاصلة بين المفاوضات الثنائية التي تُجرى في أثناء التعاقد ومشاركة المجتمع. ويبدو أن مستوى مشاركة المجتمع في مفاوضات العقود، كتوقيت انخراطهم للتعليق ونوع مُدخلاتهم، ومدى اطلاعهم على تلك المفاوضات قد تباين كثيرًا بمرور الوقت. وأعتقد أن هناك قلقًا من أن المزيد والمزيد من الأمور تتم دون مشاركة المجتمع، بخلاف ما كان عليه الحال سابقًا. لذلك في رأيي أننا نحاول هنا - بشكل عام

جوناثان زوك:

- التعبير عن قلقنا حيال تضاول دور المجتمع في مفاوضات العقود، ورغبتنا في التنبيه لهذا الأمر.

شكرًا يا جوناثان. بيكي، تفضلني.

ليون سانشيز:

شكرًا. مجددًا، موضوع السياسات الطارئة الإلزامية. معذرةً. لا أعتقد في الواقع أن مشاركة المجتمع قد تراجعت مع مرور الوقت في هذه المسائل، وسأقدم لكم بعض المعلومات التاريخية بهذا الشأن. وأنا أفهم قلق المجتمع من أن تعديلات نظام DNS الأخيرة كانت عبارة عن مفاوضات ثنائية بين الأطراف المتعاقدة. وكان هناك شعور بأنه مع تطور مناقشاتنا بشأن انتهاك نظام DNS، ظهرت بعض الثمار السهلة التي يمكننا قطاعها والاتفاق عليها وإدراجها في العقود ومنح إدارة الامتثال في ICANN المزيد من الأدوات اللازمة.

بيكي بور:

لذا انتهزنا هذه الفرصة للقيام بذلك.

لكن من حيث المبدأ، يتمتع المجتمع بسلطة كاملة لتغيير الالتزامات في اتفاقية اعتماد أمين السجل واتفاقية السجل المبرمتين مع ICANN، وذلك من خلال سياسة التوافق في الآراء. فإذا تم إقرار سياسة توافقية ترتب عليها فرض التزامات جديدة أو معدلة على الأطراف المتعاقدة، فلا حاجة إلى أي إجراء آخر، فهي سارية المفعول. وبخلاف ذلك، فإن القاعدة الأساسية -والتي تنبع من السياسات الطارئة الإلزامية- هي تطبيق القواعد الاعتيادية للعقود: تفاوض الأطراف المتعاقدة.

ففي الاتفاقية الأساسية المبرمة في جولة 2012، تم التفاوض على العقد الأصلي بين ICANN والأطراف المتعاقدة. ثم طُرح للتعقيبات العامة، وحدث أمر غريب للغاية، وهو أنه في النهاية، طرأت مجموعة كاملة من التغييرات الجديدة في اللحظات الأخيرة بشكل شاذ وفُرضت من جهات عليا. ولن أخوض في تفاصيل مطولة عن أسباب ذلك. ولكن مؤسسة ICANN، ممثلةً بالأطراف المتعاقدة، تفاوضت على الاتفاقيات ثم طرحتها للتعقيبات، وقد أخذت تعليقات المجتمع بعين الاعتبار.

وفي اتفاقية اعتماد أمين السجل لعام 2013 - وهو عقد أعرفه عن ظهر قلب - استغرقت مفاوضات هذا العقد 18 شهرًا. وسبقته قائمة مطالب من جهات إنفاذ القانون، والتي أعتقد أن المجتمع تعاطف معها إلى حد كبير. وفي نهاية المفاوضات، طُرح العقد للتعقيبات العامة، ثم أُعيد طرحه للتعقيبات العامة مرة أخرى بعد تعديله ليعكس تلك التعليقات. وكانت هناك شفافية مع المجتمع من خلال الندوات والنقاشات المنعقدة عبر الإنترنت وغيرها خلال تلك العملية التي استمرت 18 شهرًا.

ولكن مجددًا، كانت في جوهرها مفاوضات بين أمناء السجل وICANN. لذا، لا أعتقد أننا خدنا عن هذا النهج باستثناء تعديلات نظام DNS الأخيرة. والفكرة وراء طريقة إنجاز تلك التعديلات هي أنها ليست نهاية النقاش، ولكنها فرصة لإحراز تقدم وتحقيق بعض التحسينات ومنح إدارة الامتثال المزيد من الأدوات، والشروط التي وافقنا بموجبها على القيام بذلك كانت ضمن عملية التفاوض هذه.

ولكننا قلنا منذ البداية إن هذه ليست نهاية المطاف. وأردنا تحقيق هذه التعديلات وهذه التحسينات، ودائمًا ما كان هناك تصور لإمكانية وجود تعديلات جزئية لاحقة لإجراء تغييرات إضافية. لذا نريد الحفاظ على الهيكل الأساسي، وهو أن المجتمع يمتلك السلطة فيما يتعلق بالتغييرات من خلال سياسة التوافق في الآراء، وإلا فإن المفاوضات تكون بين ICANN والأطراف المتعاقدة.

شكرًا يا بيكي. ولسنا غافلين عن هذه الفروق. فنحن نعرف جيدًا السياسات الطارئة الإلزامية وكذلك الفرق بين المفاوضات الثنائية. وأعتقد أن هناك تغييرًا في التصور بشأن كيفية استقبال التعليقات من المجتمع والتعامل معها، وحول ما إذا كانت تلك العملية تتسم بالشفافية ويتم التواصل بشأنها بشكل جيد.

جوناثان زوك:

أضف إلى هذا أن الخط الفاصل بين ما يدخل ضمن نطاق هذه العملية وما لا يدخل قد أصبح ضبابيًا.

فأحدث قضية طُرحت تتعلق بإشعارات المخالفة وما شابه، وما إذا كان ينبغي أن يكون هذا جزءًا من نقاش مجتمعي أكثر منه نقاشًا ثنائيًا هو أحد الأمور التي ظهرت مؤخرًا وأعدت هذا الموضوع إلى الواجهة بالنسبة لنا. فنحن لسنا غافلين عن هذه الفروق الجوهرية التي تذكرونها، بل إن الأمر يتعلق بمدى فعالية عملية التعقيبات العامة، وإذا ما كانت هناك بعض الموضوعات - رغم

أنها قد لا تقع ضمن تلك الملاحق – بحاجة إلى المزيد من مُدخلات المجتمع نظرًا لتداعياتها الواسعة على الأمن. وأعتقد أن هذا ما أعاد القضية إلى الواجهة بالنسبة لنا.

بيكي بور:

أود أن أفهم المزيد عن مسألة إشعار المخالفة؛ لأنني لست متأكدًا تمامًا من فهمها. أعرف أنك لا تقصد أن هذه الفروقات "جوهرية" بمعنى أنها غير مهمة، وأعتقد أن اتفاقية اعتماد أمين السجل في عام 2013 كانت خبر مثال على ذلك - فقد تم تعديل ذلك العقد النهائي ثلاث مرات بناءً على ثلاث مُدخلات مجتمعية مختلفة.

جوناثان زوك:

نحن ننظر إلى تلك الفترة بإيجابية.

بيكي بور:

والسبب أنكم لم تكونوا جزءًا من تلك المفاوضات؛

إذ طوال مشاركتي في هذه المفاوضات، كنا حريصين دومًا على الحصول على مُدخلات المجتمع، والتي أخذت على محمل الجد. ولكن أود أيضًا توضيح نقطة قد تبدو جوهرية، وهي أن الفرق بين التعديلات عبر سياسة التوافق في الآراء وبين المفاوضات الثنائية يُمثل حجر الأساس في الاتفاقية المبرمة بين الأطراف المتعاقدة و ICANN، وهي الاتفاقية التي منحت ICANN سلطتها. لذا، عندما تُشدد على هذه النقطة ونسعى لحماية هذا الاتفاق الأساسي، فإننا في الواقع نحمي شرعية ICANN، لأنَّ أي انتهاك لهذا المبدأ يُعتبر تقويضًا لأساس شرعية ICANN.

جوناثان زوك:

هذا أمر لا نرغب فيه بتاتًا. أعتقد أن ما أعنيه هو أننا ندرك تمامًا ذلك الاتفاق الأساسي. فالمسألة تتعلق بعلاقة مجلس الإدارة ببقية أعضاء المجتمع، وبدوره في هذا السياق، أو دور مجلس الإدارة أو مؤسسة ICANN في تلك المفاوضات الثنائية، وليس برفض فكرة أن تكون المفاوضات ثنائية. والنقطة الأساسية هي فعالية عملية التعقيبات العامة كوسيلة للتأثير على موقف أحد طرفي المفاوضات، هذا كل ما في الأمر. لا أعتقد أنَّ الهدف هو إدخال طرف ثالث في المفاوضات.

بيكي بور:

نقطة أخيرة أود أن أشير إليها، وأعتقد أن سالي ألمحت إلى هذا، وهي أن فريق مراجعة التنفيذ (IRT) يناقش حاليًا القضايا الناشئة عن سياسة SubPro فهذه السياسة تؤثر بشكل مباشر... وهذا ما يناقشه فريق المراجعة تحديدًا، وهم في سياق ذلك يتناولون التغييرات المطلوبة في العقود نتيجةً لتلك السياسات.

ليون سانشيز:

شكرًا لك، بيكي. شكرًا لك، جوناثان. كان هذا إذن السؤال الأخير من ALAC. ولا يزال لدينا بعض الوقت، لدينا 25 دقيقة متبقية، أعتقد ٢٤ دقيقة بالتحديد. لذا لا أعلم إن كنتم مهتمين بالتطرق لموضوع آخر.

أوليفر كريبين-ليبيلوند:

هل أ طرح موضوعًا آخر للنقاش؟

ليون سانشيز:

بالتأكيد. نعم، لم لا؟

أوليفر كريبين-ليبيلوند:

حسنًا، إليكم أحد الموضوعات؛ معكم إذن أوليفر؛ وإليك أحد الموضوعات التي سنطرحها للنقاش. في الجولة الأخيرة من نطاقات gTLD الجديدة، أتاحت لـ ALAC فرصة تقديم اعتراضات من خلال عملية تطلبت منها التنسيق مع المجتمع، ومراجعة الطلبات، وإذا لزم الأمر أو طلب منها من قبل أحد أطراف مجتمعها، فإنها تتبع إجراءات محددة مع ضمانات للتأكد من أنها تعكس وجهة نظر مجتمع At-Large أو الرأي الأوسع فيه. وقدمت بالفعل طلبات لعدة اعتراضات، وقُبل واحدٌ منها، ولكن تم رفضه في النهاية من قبل نظام اللجان نظرًا لعدم امتلاك مجتمع At-Large الصفة القانونية اللازمة لتقديم هذا الاعتراض.

والسبب في ذلك هو عدم وجود رابط تعاقدى مباشر بين المجتمع المعني وALAC نفسها. ويؤثر هذا التفسير بعض القلق لدينا، فنحن نُقدّم على هذه العملية المُكلفة، والتي تتضمن تقديم ملفات وتكاليف قانونية وما إلى ذلك، وفي نهاية المطاف، يُرفض الاعتراض لأن ALAC ليس لها الصفة القانونية لتقديمه. ما نبحث عنه إذن هو حل لهذه المُشكلة. والسؤال المُوجّه لمجلس الإدارة هو: كيف يُمكننا حلّ هذه المسألة؟ لا أود أن أبالغ بالقول إن المجلس بحاجة إلى منح ALAC الصفة لتقديم هذه الاعتراضات طالما أتاح لها هذه القدرة في الأساس، ولكن ربما هناك حل آخر، أو ربما يكون هذا هو الحل، لا أعرف. إليك الكلمة.

شكرًا لك يا أوليفير. لقد ناقشنا هذا الأمر خلال ورشة عملنا في الأيام الماضية، وكان لدينا نقاش مُستفيض بشأن هذه القضية. والإجابة المُختصرة - التي قد لا تُرضيك في الوقت الحالي - هي أننا سنحتاج إلى الرجوع إلى المجتمع لصياغة سياسة تُمكن ALAC من الحصول على الصفة، هذا إن أمكن. ولكني أعلم أن بيكي لديها أيضًا ما تُضيفه. لذا، تفضلتي، بيكي.

ليون سانشيز:

عذرًا، خلاصة القول هي أن ALAC لديها صفة تلقائية تتيح لها تقديم اعتراضات محدودة تتعلق بالمصلحة العامة.

بيكي بور:

ويمكنها الحصول على الصفة أيضًا إذا أثبتت أنها تُلبّي مُتطلبات اعتراضات المجتمع، حيث إن منح الصفة تلقائيًا في سياق المجتمع يرتبط بالصلة.

ونعتقد أن إثبات الصلة أمر معقول، وقد تتمكن ALAC من إثبات وجود صلة لأغراض الحصول على الصفة، ولكنها لا تحصل عليها تلقائيًا. وأعتقد أنه إذا راجعت الحالات التي قدمت فيها ALAC اعتراضات وُجد أنها لا تملك الصفة، فستجد تفسيرًا واقعيًا. وإذا لم يكن هناك صلة، فنحن نطرح السؤال التالي: لقد قلنا إن الصلة قائمة لأغراض المصلحة العامة المحدودة، ولكن الأمر ليس واضحًا تمامًا بالنسبة للمجتمع. لذا عليكم إثباتها.

ليون سانشيز:

وللإضافة على ما قالته بيكي، كان استنتاجنا خلال ورشة العمل - إن لم أكن مُخطئًا - هو أننا بحاجة إلى مزيد من التوجيه لفهم موقف ALAC وأهدافها بشكل أفضل. ولا نقصد قطعًا إيقاف النقاش، بل على العكس، نهدف إلى بدء حوار يُساعدنا على فهم هذا الموضوع بشكل أفضل، ومحاولة إيجاد حل يُرضي جميع الأطراف. أوليفير، أعتقد أنك تريد إضافة شيء.

أوليفير كريبين-لييلوند:

شكرًا لك، ليون. أنا أوليفير. أعتقد أنها نقطة انطلاق جيدة؛ أن تُشارك مجموعة صغيرة منا مع مجلس الإدارة والقسم القانوني لمعرفة كيفية حل هذه المشكلة. لأن إحدى المشكلات الكبيرة مع المتطوعين هي احتمالية انخراطهم في عملية ما وقضاء وقت طويل فيها، ثم تنهار في النهاية بسبب تفصيل تقني أو أمر غير متوقع. وهذا يُسبب شعورًا بالإحباط وأن الوقت قد ضاع هباءً، ولا يُشجع على مشاركة الناس في العمليات.

لذا، من المُفيد للغاية توضيح الأمور لتجنب مثل هذه الأحداث غير المتوقعة التي تُفوّض جهودنا. وربما تكون هذه هي الخطوة التالية. وسيكون من المُفيد لو استطعنا فعل ذلك.

ليون سانشيز:

بالتأكيد، أوليفير، شكرًا لك. ولتكن ملاحظات بيكي مُقدمة لما نعتقد أنه سيكون الخطوة التالية، وهي مواصلة التعاون مع ALAC لوضع خطة مُفصلة. نعم، جوناثان زوك:

جوناثان زوك:

لقد كنتُ فقط أُعبر عن أفكارك. وشكرًا لك على طرح مسألة صلة المجتمع؛ إذ أعتقد أن هذا ما يجب علينا العمل عليه لضمان قابلية التنبؤ بالعملية. وأعتقد أن هذه هي وجهة نظر أوليفير.

ليون سانشيز:

رائع. جيد. لا يزال لدينا بعض الوقت. ولا أعرف ما إذا كان أي شخص يُريد طرح أي موضوعات أو أسئلة أخرى من ALAC.

جوناثان زوك:

سأستغلّ الوقت إذا كان متاحًا؛ إذ لا أريد أن يشعر مجلس الإدارة بالملل منّا أبدًا، ولكن ثمة دراسة صدرت مؤخرًا، اسمها المختصر بالإنجليزية يُشكل كلمة "informal". ولا أتوقع أنكم جميعًا قد قرأتموها وفهمتموها، وقد طلبها مكتب المدير الفني المسؤول OCTO منذ بعض الوقت، وتتناول بشكل أساسي المؤشرات والأشياء التي تؤدي إلى التسجيل الضار للنطاق. وإحدى هذه المشكلات، التي نوقشت كثيرًا، هي الشراء بالجملة، وتسجيلات الأعداد الكبيرة، والتخفيضات الكبيرة في الأسعار، وما إلى ذلك.

وبدا الأمر منطقيًا؛ إذ أثبتت الدراسة ذلك إحصائيًا. وتوصي الدراسة بإضافة بعض العقوبات في حالات مُعينة تتعلق بهذه الأنواع من التسجيلات، وقد بحثت في المجالات التي طُبِّقت فيها هذه العقوبات

لذا أردتُ فقط لفت انتباهكم. وأعلم أننا تُسرّع في الأمور المتعلقة بالجولة الجديدة، لكننا سنحاول العمل مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للنظر في مسألة التسجيلات بالجملة في إطار زمني ضمن الجولة الجديدة، لمعرفة ما إذا كان هناك شيء يُمكننا فعله دون تعقيد الأمور، على غرار ما اقترحته الدراسة لإضافة بعض العقوبات في سياق هذه التسجيلات بالأعداد الكبيرة؛ لأنها يُمكن أن يكون لها تأثير ملحوظ على جذب نطاقات مُعينة للتسجيل الضار.

دانكو جيفتوفيتش:

حسنًا، شكرًا. يتابع مجلس الإدارة تقارير مكتب المدير الفني المسؤول، وهذا أمر بالغ الأهمية، ونحن نُدرك ذلك. وشكرًا لكم على مساهماتكم القادمة في التفكير الإبداعي في هذا الموضوع. وقد أجرينا مؤخرًا مناقشة خلال ورشة عمل مجلس الإدارة تطرقت إلى المخاطر الناجمة عن مثل هذه التسجيلات. وما نراه على أرض الواقع هو الهجمات التي تستند إلى أدوات الذكاء الاصطناعي والتي يُمكنها أيضًا استخدام أسماء النطاقات، وإنشاء عدد كبير منها في فترة زمنية قصيرة جدًا، واستخدامها لشنّ عدد كبير من الهجمات.

ولا شك أن الأنظمة الدفاعية تتطور أيضًا؛ فهناك العديد من الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لحماية الشبكات. ويدرك مجلس الإدارة هذا الأمر، ونحن نبحث فيه، ونشكر مساهماتكم. ولا يخفى عليكم أن أمن الإنترنت واستقراره بات أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لنا، ولكنه أمر متطور، وتُعتبر أسماء النطاقات أحد أهم مصادر شنّ الهجمات. ولكن أسماء النطاقات هي من اختصاصنا.

ليون سانشير:

شكرًا دانكو، وشكرًا جوناثان، على مساهمتكما مرة أخرى. أي كلمة أخيرة؟

أوليفير كريبين-ليبيلوند:

ربما سؤال آخر. سؤال أخير. حسنًا، يُطلب مني طرح سؤال. أوليفير مجددًا. والسؤال الأخير يتعلق بورشة العمل الناجحة التي عقدها مجلس الإدارة خلال الأسبوع التحضيري. وأعتقد أن من فائته الجلسة فلن يتمكن من الاطلاع على مُجرباتها، إذ لم تُسجل كاملةً.

وتبدأ الجلسة بمقدمة، ثم يتم تقسيم الحضور إلى مجموعات فرعية.

وبصفتنا مجموعة مُشاركة، وبحضور عدد من أعضاء مجتمع At-Large، فإننا نتساءل عما إذا كان لدى مجلس الإدارة أية ملاحظاتٍ حول ما طُرح في جلسة الأسبوع التحضيري، وهل من مُستجداتٍ يُمكنكم إطلاعنا عليها؟

تريتي سينا:

ذكرت ورشة عمل مجلس الإدارة، وأعتقد أنك تقصد تلك الجلسة التي... حسنًا، أجل. هذه هي المرة الثانية التي نُعقدُها؛ إذ عقدناها في وقتٍ سابق. وكانت الأولى ورشة عمل تجريبية، وهذه أقرب إلى النسخة النهائية. أعتقد أنها ستُصبح تقليدًا راسخًا نظرًا لشعبيتها، وسيُسبب إلغاؤها استياءً كبيرًا. لذا أعتقد أنها موجودة لتبقى، وأجل، علينا الحذر فيما نُجرّبه. وأعتقد أن التعليق الوحيد الذي تلقيناه هو قول أحدهم: "أتمنى لو أتمكن من حضور جميع جلسات الغرفة الفرعية." والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي عقد جلسات مُنفصلة ضمن سلسلة. لكنني أعتقد أنها ستبقى.

كريس؟

ليون سانشير:

كريس باكريدج:

نعم، شكرًا جزيلاً لليون. أردتُ فقط الإشارة إلى أنني كنتُ أدير إحدى جلسات الغرفة الفرعية التي ناقشنا فيها إمكانية الانتقال إلى جولة مُستمرة بدلاً من الجولات المُرحلية لنطاقات gTLD الجديدة. وأودّ أن أشكر أعضاء ALAC على حضورهم لتلك الجلسة وطرحهم مُدخلات قيمة ومدرّسة جيداً. وأعتقد أن هذه المُناقشة لا تزال في بدايتها، لكن من الجيد أن نشرع فيها، وكان من الرائع أن نرى ALAC مُنخرطةً فكرياً في تحدياتها وإمكاناتها. شكرًا.

ليون سانشيز:

شكرًا لك، كريس. دانكو.

دانكو جيفتوفيتش:

لقد قُدتُ من جانب مجلس مُناقشات بشأن كيفية تحسين تفاعلاتنا.

وهذه إحدى النتائج. فمجلس الإدارة يتلقى أيضًا في أعقاب اجتماعات ICANN تقريرًا بنتائج السياسات، وهو أمر بالغ الأهمية - وهو مُتاح للعمامة بالطبع - لتوثيق المُحادثات في الأسبوع التحضيري وأيضًا خلال هذه الجلسات. ولكننا نحتاج إلى المزيد من المُلاحظات.

فهذه الأمور مُعقّدة. وكما قالت تريبتي، هناك دوافع لعقد المزيد من الجلسات، ولكن من ناحية أخرى، لدينا 24 ساعة فقط في اليوم، وإذا أضفنا الكثير إلى الأسبوع التحضيري، فسيكون ذلك عبئًا إضافيًا على المجتمع والجميع وعلى موظفي المؤسسة الذين يحتاجون إلى تحضير اجتماع ICANN القادم. ولذلك نحتاج إلى المزيد من التعقيبات وسنواصل التفكير في كيفية ابتكار وتطوير التفاعلات لتحسينها.

ليون سانشيز:

وأشكر زملائي الذين قدموا هذه التعقيبات، وأشكر أوليفير على طرح السؤال. ولا يزال لدينا 10 دقائق أخرى، وأعتقد أن لدينا سؤالاً أخيرًا. إدمون، هل تُريد طرحه؟ نعم، هذا ينطبق على الجانبين.

أوليفير كريبين-ليبيلوند:

هل لدى إدمون مجموعة أسئلة أيضًا؟

إدمون تشونغ:

بما أن لدينا الوقت، فهناك أمر واحد في مجلس الإدارة كنت حريصًا على طرحه، وهو سياسة الأخلاقيات. ولقد نشرنا مسودة، وآمل أن تكون مرضية، لكننا نود الحصول على تعقيباتكم، حتى إن لم تكن في الوقت الحالي، فإن فترة التعقيبات العامة مفتوحة. وهذا أمر أعتقد أن ALAC يجب أن تهتم به، بالطبع.

ليون سانشير:

شكرًا، وكما قال إدمون، ليس مطلوبًا منكم الإجابة الآن. ربما يكون شيئًا تُريدون مناقشته لاحقًا. تفضلني، جاستين.

جوناثان زوك:

لن يكون من الأخلاقي أن أجيب دون مناقشة. ولكننا سنجيب بالطبع.

جاستين تشو:

عذرًا، فقط لدي إضافة إلى ذلك.

أنا جاستين. يُمكنني أن أقول لكم بكل ثقة إن لدينا في مجموعة العمل المعنية بالعمليات والمالية والميزانية عددًا من المُتطوعين الذين يدرسون مُقترح هذه السياسة، وستتلقون بالتأكيد بيانًا من ALAC.

ليون سانشير:

شكرًا لكم. شكرًا، إدمون، على طرح السؤال.

حسنًا، أعتقد أن هذا كل شيء لهذا اليوم. شكرًا لكم جميعًا على مُشاركتم في هذه الجلسة التفاعلية. وأعتقد أننا في نهاية الجلسة أصبحنا أفضل في إجراء هذا الحوار وهذه المُحادثة بشكل

أكثر تفاعلية، وهذا يُسعدني حقًا، وأمل أن تكونوا سعداء أيضًا. شكرًا لكم جميعًا. الكلمة إليكم،
ترييتي، لإنهاء الاجتماع.

ترييتي سينها: أوه، شكرًا لك. لقد كان هذا تبادلًا رائعًا للرؤى والأفكار، ونتطلع إلى اجتماعنا القادم. واستمر
يا جوناثان بمُحابتنا.

جوناثان زوك: بالطبع. شكرًا على هذه الفرصة. إننا نقدر ذلك.

فرانكو كاراسكو: MTS، برجاء وقف التسجيل.

[نهاية التفريغ الصوتي]